المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 17-05-2006
الصفحـات : 5
العـــدد : 14508
المسلسل : 26

النهج الثالث للخروج من مأزق حرية السوق

الدولة.. باعتبارها راعية لاستثمارات المواطنين

تطرف النظامان الرأسمالي والشيوعي في النظر الى موقف الدولة من حق التملك وحرية التصرف في المال الخاص. واذا كانت النظم الشيوعية قد صادرت هذا الحق واقامت الدولة مقام المواطن باعتبارها المالك الحقيقي للثروة ملغية المسافة بين المال الخاص والمال العام، محولة المواطن الى مجرد عامل او اجير..

المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 17-05-2006 العـــدد : 14508

الصفحـات : 5 المسلسل : 26

كتب/سعيد السريحي

اذا كانت النظم الشيوعية فعلت ذلك فإن النظام الرأسمالي الذي جاء امتدادا لعصور الاقطاع واستمرارا للفلسفة التي قام عليها وقف على الضفة المقابلة، حين اخلى مسؤولية الدولة تجاه المواطن، تاركا الاقتصاد مصطرعا عاما للقوى المتناقضة والمصالح المتعارضة التي لا تتساوى فيها الفرص ولا تتوازن القوى، مما افضى الى غلبة القوى على الضعيف، وضياع حقوق البسطاء امام اطماع الاقوياء المتمكنين.

فقر الشيوعية

واذا كانت سياسة تحويل المواطن الى مجرد عامل او أجير لا يحق له التملك ولا يتمتع بحرية التصرف قد افضت الى نزع الاحساس بالمسؤولية وانعدام الشعور بالانتماء وتراجع الانتاجية، مما ادى الى انهيار الاوضاع الاقتصادية في الدول الشيوعية ووقوعها في دائرة الفقر والحاجة. ولم يكن فقر المواطن فيها منفصلا عن فقر الدولة نفسها.

والمواطن الذي تحول الى مجرد أجير يفتقد الى الحماس الذي يمكن له ان يحوله الى كائن منتج وجد في تراخيه وتهاونه اصدق تعبير عن رفضه وسلبيته إزاء النظام الذي صادر حقه في التملك وحريته في التصرف بماله.

لقد قفزت النظم الشيوعية الى السلطة باسم الفقراء وكانت شعاراتها البراقة التي تتحدث عن الفقراء وانصافهم من طبقة الملاك والاقطاعيين، اكبر جاذب لها غير انها في الوقت الذي تمكنت من افقار الاغنياء فيها لم تتمكن من رفع وطأة الحاجة والفقر عن الفقراء، وتحولت مجتمعاتها الى مجتمعات مسحوقة تعاني من الفقر وترزح تحت وطأة الحاجة وتتسم بالاهمال واللامبالاة وبقيت الانظمة الشمولية القائمة فيها متجاهلة لما يحدث حفاظا منها على الايديولوجيا التي تنطوي عليها توجهاتها ورغبة في عدم الاعتراف بأنها انما انطلقت من شعارات براقة لا تستند الى قاعدة عملية اضافة الى ان وضعها الايديولوجي من شأنه ان يدخلها في تحالفات سياسية في ظل صراع القوى حتى وان جاء ذلك على حساب المواطن فيها. وانتهى تجاهل تلك الدول بسقوط انظمتها الشمولية في نهاية المطاف بعد ان تفكك عقدها وانهارت تحالفاتها تحت الحاح الشعوب التي لم تعد قادرة على تحمل الفقر والفاقة والخضوع للفكر الشمولي الذي صادر حريتها وحقها في التملك.

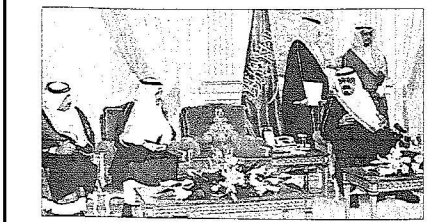

المليك أثناء لقائه بالصحفيين اول أمس

فوضى الحرية

في مقابل ذلك نجد ان النظم الرأسمالية وما تأسست عليه من اطلاق الحرية الكاملة للقوى الكبرى في احتلال السوق انتهت بشعوبها الى ان تنشطر الى نصفين احدهما طبقة الاغنياء والاخرى طبقة الفقراء والمسحوقين.

وظلت حركة السوق في النظام الرأسمالي حركة تتجه نحو توسيع المسافة بين الاغنياء والفقراء بحيث يزداد الاغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا في ظل ما يتاح للاغنياء من فرص للعمل والاستثمار وعجز الفقراء عن العمل في سوق يُهيمن عليها الاغنياء ويتمكنون من سن النظم والقوانين، التي تمكنهم من السيطرة على السوق بل تتيح لهم جميع الفرص لاستنزاف قدرات الفقراء وسلب اموالهم تحت مظلة حرية التجارة والاحتكام لقوانين السوق.

ان شعار الحرية غير المنضبطة وغير المرتكزة على قوانين الحماية حوّل المجتمعات الرأسمالية الى ملاك واجراء، واعاد ثانية طبقة الاسياد والعبيد وان كان كثير التحدث عن العدالة والمساواة.

لقد تحولت الحرية في مضمار التجارة الى وسيلة من وسائل الاستعباد واصبحت قوانين الاقراض والديون هي الإغلال الحديثة البراقة التي تطوّق اعناق البسطاء والفقراء.

لم تكن الشيوعية بشعارات العدالة والمساواة قادرة على الحفاظ على حق المواطن فيها، ولم تكن الرأسمالية بشعارات الحرية وقوانين السوق فيها قادرة على الحفاظ على حق المواطن فيها كذلك اصبح المواطن

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 17-05-2006 العـــدد : 14508
الصفحـات : 5 المسلسل : 26

في الدول الشيوعية عبداً للدولة او النظام، واصبح المواطن في الدول الرأسمالية عبدا للطبقة الغنية.

سرقت الدولة في النظم الشيوعية او الشمولية اموال مواطنيها واتاحت الدولة في النظم الرأسمالية الفرصة للاغنياء من مواطنيها لكي يسرقوا اموال الفقراء. تحولت الدولة في النظم الشيوعية الى لص يلعب دور الجلاد، وتحولت الدولة في النظم الرأسمالية الى متفرج لا يلعب اي دور.

البحث عن مخرج

حاولت بعض النظم الشيوعية ان تتزحزح قليلا من موقفها الايديولوجي فأتاحت ملكية محدودة مقننة في الوقت الذي تزحزحت النظم الرأسمالية عن موقفها الايديولوجي الليبرالي قليلا فقرضت الضرائب التي حاولت من خلالها استقطاع بعض أموال الاغنياء لدعم الصالح العام، ولم تستطع النظم الشمولية رغم ذلك ان ترفع الفقر عن كاهل الفقراء كما لم تتمكن الدول الرأسمالية ان تضيق المسافة بين فقرائها واغنيائها.

النهج الثالث

لم يكن هناك من بد من ايجاد طريق ثالث بين الطريقين: طريق وسط بين تفريط الدولة الرأسمالية في واجبها تجاه المال الخاص، وافراط الدولة الشيوعية في مصادرة حق تملك المال الخاص ولم نكن في المملكة بحاجة الى البحث عن هذا الطريق الذي وفره الاسلام لنا، حين حفظ للانسان حقه في التملك وجعله أحد الحقوق الستة التي يكفلها الشرع، ويفرض حمايتها، مثلها مثل النفس والعرض، واذا كنا قد يقينا في مأمن من ان نقع تحت تأثير الاتجاهات الشيوعية والاشتراكية التي عبثت باقتصاديات دول مجاورة، الا اننا لم نكن بمنأى عن التأثر بطوفان الاقتصاد العالمي وحرية التجارة، والاحتكام الى قوانين السوق. وهي على الرغم من كونها محركات ومحفزات اقتصادية تدفع الى مزيد من النمو والازدهار، الا ان حداثة التجربة وافتقار المواطن الى الوعي الذي يمكنه من التعامل معها أدت الى وقوع كثير من المواطنين في الخسائر، التي نجمت عن غياب ثقافة السوق الحرة، وكذلك الوقوع فريسة للشائعات والدخول في مضاربات غير مضمونة النتائج.

رياح الرأسمالية

ان ما حدث في سوق الاسهم أنموذج لما يُمكن ان يترتب على حرية الاقتصاد من هفوات تنشأ عن عدم الوعي بآليات السوق وكذلك عدم المعرفة الدقيقة بأساليب التعامل فيه، وهو أي سوق الأسهم، أنموذج واضح لحرية الاقتصاد وحرية حركة رأس المال الخاص. لقد وضع سوق الأسهم الدولة أمام مأزق حقيقي، فإذا كانت حرية السوق تقتضي عدم تدخلها فيه، فإن ارتباط مصالح ملايين المواطنين به يقتضي حمايتها لهم، وبذلك يقع التعارض بين حرية السوق وتدخل الدولة، وهو التعارض الذي لم تكن الدولة راغبة في ان تقع فيه ولذلك تركت السوق يتحرك بآلياته الذاتية مُكتفية بضبط القوانين العامة المسيرة له.

ومع ذلك كله فان موقف المراقب لم يكن ليُمكن الدولة من تحقيق الحماية للمواطن الذي كان مفتقرا لمعرفة خفايا السوق وأسراره والقوى المحركة له مما أوقعه في الخسائر التي لم يسلم منها ملايين المواطنين الذين غامروا بالدخول الى سوق الأسهم.

رعاية الدولة

وإذا كانت الدولة عبر خبرائها وبرامجها الدقيقة والمدروسة قد حققت قفزة اقتصادية عظيمة لم يشهدها الاقتصاد الوطني وعبرت عن نفسها في مختلف المشاريع الحضارية و التنموية التي تشهدها أرجاء المملكة كافة، فإن سوق الأسهم جاء على نقيض ذلك اذ وقع السوق فريسة لمن يُعرفون بالهوامير الذين استغلوا غياب ثقافة التداول لدى المواطن وحركوا السوق على النحو الذي يحقق مكاسبهم فأصبح السوق أنموذجا للتطبيق الرأسمال الحر الذي من شأنه ان يُفضي الى زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء في الآن نفسه. من هنا جاءت الفكرة الجريئة التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، والمتمثلة في انشاء صندوق استثماري يُودع فيه المواطنون أموالهم وتديره الدولة بحيث يكون عائده للمواطن، مع ضمان رأسمال المواطن في حال الخسارة وتحمل الدولة للخسائر المحتملة.

إن خبرة الدولة وخبراءها هما الضمان الحقيقي لاستثمار أمثل للمواطن، وبتلك المعادلة تصبح الدولة راعية لأموال المواطنين مُوظفة خبراتها لتحقيق مصالحهم، دون ان تحد رعايتها من حرية السوق.

ان الرعاية عندئذ تشكل الحماية الحقيقية المدعومة بالخبرة التي تُدرك مدى أهمية حرية السوق في الوقت الذي لا تفتح هذه الحرية باب استلاب أموال المواطنين نتيجة جهلهم بالسوق.

وذلك هو النهج الثالث الأمثل والذي لا تتحول فيه الدولة الى مالك للمال الخاص، كما انها لا تقف موقف المتفرج على ما يحدث لمواطنيها.

الدولة الراعية هي الدولة الوسط بين نهجين، كشف كل منهما عن عيوبه انها الدولة المستشارة والخبيرة. وفي ذلك الحل المتمثل في توظيف خبرة الرأسمال العام من أجل مصلحة الرأسمال الخاص.